

مؤتمر الاعلان عن كل من إقتراح قانون "حماية كاشفي الفساد"
و"ملاحظات" على اقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام"
الخميس 24 حزيران 2010
مبنى مكاتب مجلس النواب (قاعة المكتبة)

مداخلة الأنسة مايا نجم
المستشارة الأولى في جمعیة المحامين والقضاة الأمريکیین مبادرة سيادة القانون

أصحاب المعالي، أصحاب السعادة، سيّداتي سادتي

باسم "جمعيّة المحامين والقضاة الأمريكيين مبادرة سيادة القانون" أشكر حضوركم بيننا اليوم بمناسبة الإعلان عن إقتراح قانون حماية كاشفي الفساد والملاحظات على إقتراح قانون "مكافحة الفساد في القطاع العام".

دعم الجهود المحليّة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة العامة يشكّل أحد أبرز الميادين التي تنتشط فيها الABA لتعزيز سيادة القانون في البلدان التي تعمل فيها ويذكر أنّ الجمعية لديها اليوم أربعين مكتباً في إفريقيا، وآسيا، وأوروبا الوسطى وأوراسيا، وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتحتفل هذه السنة بعامها العشرين في مساعدة المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذه المناطق على تعزيز سيادة القانون والنهوض بأنظمتها القانونية.

ويسرّنا أن نضمّ جهودنا إلى جهود الشبكة الوطنيّة في عملها الدؤوب لمكافحة الفساد في لبنان.

أمثلة من مختلف أنحاء العالم تبيّن أنّ حماية كاشفي الفساد أساسيّة في القطاعين العام والخاص فمن خلالهم يمكن منع حصول الكوارث وإنقاذ حياة أشخاص، بالإضافة إلى حماية الأموال العامة والخاصة وتعزيز البيئة الاستثمارية. أمثلة معروفة تشمل الطبيب الذي كشف عن حجب انتشار الالتهاب الرئوي اللانمطي الحادّ (سارس) في الصين وبالتالي أنقذ حياة أشخاص عديدة، بالإضافة إلى المصادر التي كشفت عن المساوئ التي تعرّض لها السجناء في سجن أبو غريب. كما أنّه من المهمّ أن تتابع الحكومات كشوفات الفساد الأساسية، فمثلاً عدم إجراء أيّ متابعة في ما صار يعرف في الولايات المتحدة ب"قضية مادوف ومخطّط بونزي" كلفّ المستثمرين ملايين الدولارات وساهم في زعزعة استقرار اقتصاد الولايات المتحدة.

إنجاز ومن ثم إقرار قانون حول حماية كاشفي الفساد هو خطوة مهمة في اتجاه وفاء لبنان بالتزاماته الدولية لا سيما معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أقرها لبنان عام 2008. لكن، من أجل ضمان إنفاذ هذا القانون، لا بدّ أن تواكب هذه الخطوة بآليات تطبيق تشمل سلطات إشراف قويّة ومستقلّة عبر إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، وكذلك إرساء هذه المبادئ في مختلف الإدارات العامة والخاصة.

يسرّنا توفير المساعدة الى المؤسّسات اللبنانية لدعم خطواتها اللاحقة في هذا المجال ويشرفنا أن نكون قد تعاوننا مع الشبكة الوطنية من وزارات ونقابات ومؤسّسات مجتمع مدني وقطاع خاص وسعادة النائب غسان مخيبر وزملائه النواب في منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد وأعضاء اللجنة القانونية ولجنة المدافعة وكافة الأفراد الذين كرّسوا الكثير من الوقت والجهود في نشاطات الشبكة لغاية اليوم. لقد استطعنا أن نوّفر الدعم التقني والمالي والخبرة المقارنة من خلال منحة قدّمها مشكوراً "مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل" التابع لوزارة الخارجية الأميركية.

تتطلّع الجمعية إلى الاستمرار في دعم الجهود لإرساء سيادة القانون وتعزيز الشفافية في لبنان والمنطقة.

شكراً لكم جميعاً على أمل أن نحقق معاً الأهداف المشتركة.